ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

Maat For Peace, Development and Human Rights

# العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح

# (ليبيا نموذجا)

إعداد

علي محمد أحمد عبد الحميد

**مقدمة:**

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان هذه الورقة في إطار اهتمام المؤسسة بقضايا حقوق الانسان، وخاصة مناهضة العنف ضد المرأة خاصة في مناطق النزاع، وذلك في إطار حملة الستة عشر يوما للقضاء على العنف ضد المرأة والتي تبدأ في 25 نوفمبر من كل عام وتستمر حتى العاشر من ديسمبر الذي يوافق اليوم العالمي لحقوق الإنسان، خاصة وأن العنف ضد النساء والفتيات يشكل أحد أكثر انتهاكات حقوق الانسان انتشاراً واستمراراً وتدميراً في عالمنا اليوم، وما يزيد من فجاعة الانتهاكات أن معظمه لا يزال غير مبلغ عنه لانعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به.

تطلب حالة حقوق المرأة في مناطق النزاع اهتماماً بالغاً لأنها من الفئات الأكثر عرضه للعنف بجميع أشكاله كونها لا تقدر على حمل السلاح بشكل نظامي لمواجهة العنف ومجابهة كافة أشكال الاعتداءات سواء كانت بدنية او لفظية، كما أنها في هذه المناطق تكون غير مستقلة مادية ومهنيا مما يجعلها تابعة للرجل في كثير من الأحيان وبالنظر إلي منطقة الشرق الأوسط نجد أن ليبيا من الدول التي شهدت تزايد مطرد كأحد مناطق النزاع في العنف ضد المرأة بشكل لم يسبق له مثيل علي الإطلاق في الدولة محدودة السكان، شاسعة المساحة، تنامي هذا العنف كان نتيجة مباشرة لضعف المؤسسات الليبية وافتقارها للسيادة الوطنية، في ظل استمرار النزاع المسلح بين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وبين حكومة الوفاق المدعومة أمميا بقيادة فائز السراج، وباعتبار النساء من الفئات الأضعف في أي مجتمع يمر بمرحلة انتقالية او بنزاع مُسلح كما هو الحال في ليبيا، فهن لا يقدرن على حماية أنفسهن في مثل تلك الظروف المصاحبة لعدم استقرار الدولة او قدرة مؤسساتها علي المضي قدماً نحو إنصافهن.

انطلاقا من الظروف المصاحبة لعدم استقرار الدولة الليبية، تعاظم دور الميلشيات والجماعات المسلحة حتى أضحت الأراضي الليبية بمثابة بيئة خصبة للتطرف والإرهاب، من هنا وجدت المرأة الليبية نفسها في مواجهة مباشرة مع تلك الميلشيات المسلحة وأمست أكثر عرضة لتجاذبات الخلاف السياسي بين القوتين المتنازعين، ما جعلهن يتعرضن لكافة أشكال العنف الممنهج سواء من المتطرفين او من الجماعات الموالية لأطراف النزاع الحالي.

من ثم تنطلق هذه الورقة من تسليط الضوء على العنف المتزايد ضد المرأة الليبية وما يتضمنه هذا العنف من أشكال عديدة مثل العنف الجنسي في السجون، وحالات الاختطاف والقتل خارج نطاق القانون، وترامي العنف في مخيمات النازحين، فضلا عن أثر التدخلات الخارجية في ليبيا على استمرار الممارسات العنيفة ضد المرأة وأخيرا دور المجتمع المدني في ليبيا في الضغط على أطراف النزاع السياسي لانتشال المرأة الليبية مما أصبحت عليه.

## الإطار القانوني لحماية النساء في ليبيا.

تنص كافة المواثيق والعهود الدولية على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بمن فيهم النساء باعتبارها من الفئات المستهدفة في النزاعات والحروب، حيث نصت المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة حماية المرأة بشكل خاص ضد أي اعتداء ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة، او أي هتك لعرضهن[1]، بجانب ذلك يتضمن العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة التي اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة

[1] . أنظر: اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 27، على الرابط التالي:https://www.ircs.org.iq/wp-content/uploads/2014/04/J_4.pdf

بموجب القرار رقم 48/104 المُعلن بتاريخ 20 ديسمبر 1993[2] ، نصوصا تُجرم القيام بأي انتهاكات في حق المرأة ، فيشير الإعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة في الدباجة الخاصة به إلي بعض من فئات النساء شديدة الوهن مقابل العنف الواقع عليهن من بين تلك النساء المنتميات إلى الأقليات، المنحدرات من الأهالي الأصليين، واللاجئات، والمهاجرات، والعائشات في المجتمعات الريفية أو النائية، والمعوزات ونزيلات المؤسسات الإصلاحية أو السجون، والأطفال، والمعوقات والمسنات، والعائشات في أجواء النزاعات المسلحة هي، بشكل يتعارض مع قرار الامم المتحدة بالرقم (1325) الخاص بأشراك المرأة في عملية بناء السلم والامن للمجتمعات.

كما ينص الدستور الليبي في بعض مواده وتحديدا المواد (38 .58)[3] علي إقرار الحماية الكافية للمرأة، حيث تنص المادة 38 الدستور الوطني الليبي الصادر عام 2016 على دور الدولة في حماية حق كافة المواطنين بما فيهم النساء في الحصول علي حياة آمنة وتوفير الحماية الكافية للنساء على كافة أراضي الدولة، وكذا المادة 58 التي تنص على أن النساء شقائق الرجال، وتلتزم الدولة بدعم ورعاية المرأة وسن القوانين التي تكفل حمايتها ورفع مكانتها في المجتمع والقضاء على الثقافة السلبية والعادات الاجتماعية التي تنتقص من كرامتها ومنع التمييز ضدها وإتاحة الفرص أمامها في المجالات كافة. وتتخذ التدابير اللازمة لدعم حقوقها المكتسبة".

وبرغم مما تكفله المعاهدات والمواثيق الدولية من مواد تكفُل الحماية الكاملة للنساء بصفة عامة بمن فيهن النساء الليبيات كون ليبيا من الدول الموقعة على كافة العهود والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة[4] بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أنها ملزمة بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. فضلا عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التعذيب، والعهدين الدوليين (العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) لكن حتى الآن وفي وقت أضحي فيه الاستقطاب السياسي والعنف المسلح في ذروته تفتقر ليبيا إلى الآليات التي تمكنها من حماية المرأة بشكل كافي في ظل وجود نصوص في قانون العقوبات الليبي تكبل مثل هذه الحقوق التي تمنحها إياها المواثيق الدولية من بين هذه النصوص المادة "424"[5] من قانون العقوبات التي تُسقط الجريمة الجنائية عن المعتدي جنسيا علي أي أمرأه في حالة قرر الزواج بها وكذا المادة 373 التي تخفف عقوبة الحبس علي الرجل الذي يقتل زوجته في حالة رؤيتها ترتكب جريمة ذات علاقة بالشرف ويفسر القانون ذلك بأنه من منطلق صيانة العرض للرجل والقبيلة، لذلك فوجود مثل هذه المواد ضاعف من معاناة المرأة في ليبيا رغم ما منحتها إياها الثورات العربية في التعبير عن ما يجول بخاطرها بحرية قبل اندلاع النزاع المسلح في مايو 2014 بين قوات حكومة الوفاق الوطني والجماعات المسلحة الموالية له وقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

## الانتهاكات ضد النساء في ليبيا وغياب التشريعات الوطنية.

تعاني المرأة في ليبيا منذ بداية النزاع المسلح بين قوات الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني من تنامي العنف، باعتبارها الحلقة الأضعف ولا يصنف العنف الواقع عليها من منطلق الوقائع الفردية، لكنه عنفاً ممنهج في ظل حالة الفوضى

[2] . أنظر، إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة: https://bit.ly/37ZE6VK
[3] . الدستور الوطني الليبي لعام 2016 للمزيد على الرابط التالي: https://bit.ly/35RYdU1
[4] أنظر، قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، للمزيد على الرابط التالي:https://bit.ly/33Moy4i
[5] . انظر قانون العقوبات الليبي، المادة 424، ص103، على الرابط التالي: https://bit.ly/2Ydyzqn

والاضطراب السياسي وانتشار الجريمة المنظمة لأغراض عديدة من بينها المكاسب المالية وخدمة أهداف الجماعات الإرهابية التي تسود في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي المصاحب للدول وافتقار الدولة لأدوات الضبط الأمني والاجتماعي، ويمكن تصنيف العنف التي تتعرض له المرأة كنتيجة مباشرة للنزاع إلى عدة أشكال من بينها العنف الجنسي بجميع أنواعه سواء في السجون، المخيمات، او عند النزوح من أماكن المعارك بين الأطراف المتنازعة او بين الميلشيات وتلك الأطراف، ويبقي العنف الجنسي السلوك الأول الملتصق بالنزاعات المسلحة التي تتعرض له المرأة.

فيما يتعلق **بالعنف الجنسي في السجون**، وثقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا نحو 150 حالة اغتصاب واعتداء جنسي على النساء في السجون الليبية منذ بداية العنف المسلح عام 2014، جزء كبير من المعتدي عليهن كن من اللائي يؤيدن حكم معمر القذافي حيث تعرضن للاغتصاب علي يد الميلشيات المسلحة[6]، فكانت هذه الميلشيات المسلحة تقوم بمساومة النساء مقابل الاعتداء الجنسي عليهن للسماح لهن برؤية الأهل وأطفالهم او من جانب أخر تصوير مشاهد الاعتداء الجنسي على الفتيات من أجل الضغط على عائلاتهم للحصول على المال.

وبخصوص **التعرض للاغتصاب**، استمرت الفتيات والنساء بشكل عام الفئة الأكثر عرضه لجميع أنواع العنف وعلى رأس هذه الأشكال التعرض للاغتصاب وكافة أشكال الاعتداء الجنسي بشكل أكدته بعثة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا في تقريرها الأخير لعام 2019، حيث جمعت شهادات عديدة من النساء اللواتي وقعن ضحية للعنف الجنسي من قبل الجماعات المسلحة، والمهربين، وجماعات الجريمة المنظمة، وبعض الافراد الموالين لقوات حكومة الوفاق الوطني، ما يؤكد استغلال تلك الميلشيات المسلحة لحالات النزاع للاعتداء على النساء في ظل غياب تام للدولة وفي الوقت التي أضحت فيها ليبيا بيئة جاذبة لهذا النوع من الانتهاكات بعد أن شُلت يد الدولة الليبية بشكل أصبحت فيه غير قادرة تماما علي مواجهة مثل هذه الجرائم، بل في بعض الأحيان تكون المؤسسات الرسيمة شريكاً رئيساً في مثل هذه الاعتداءات لتحقيق مكاسب سياسية وإجراء مساومات مثل عملية تبادل المختطفين والضغط علي أسر ضحايا العنف ضد النساء ومن بين أبشع حوادث الاغتصاب التي تعرضت لها النساء في ليبيا هي حالة الاغتصاب التي تعرضت لها سيدة ليبية[7] تم التشكيك في انتماءها لقوات الجيش الوطني الليبي من قبل كتيبة ثوار طرابلس حيث نشرت كتيبة "ثوار طرابلس"، الموالية لحكومة الوفاق الوطني في أواخر عام 2016 تسجيلا مرئيا يظهر لـ سيدة عارية تماماً يقوم 3 رجال بالتناوب عليها في استراحة تابعة لقائد كتيبة الفرقة السادسة "نعيم العشيبي" المقرب من فائز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني وأحد أهم داعمي ما يعرف بمجلس شورى مدينة بنغازي ودرنة اللذين يوجهان قوات الجيش الوطني.

كما وثقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حالات عنف واعتداء جنسي لنساء ليبيات ولاجئات احتجزن على أساس تهم جنائية منذ ديسمبر 2016 وحتى ديسمبر 2019، في سجن الجديدة وسجن الجوية التابع لوزارة العدل[8] في حكومة الوفاق الوطني، خلال هذه الفترة وثقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا اعتداءات جنسية وتعذيب وإساءة معاملة من قبل حراس مراكز الاحتجاز والسجون.

في ظل هذه الانتهاكات التي تجري في ضوء هذا النزاع القائم لا تعد الأرقام المُعلنة دقيقة في ظل تعرض بعد النساء المشردين[9] بسبب المعارك القائمة في مدن ليبية مختلفة إلى عملية الاختطاف والاعتداء الجنسي عليهن، حيث أنه ومع تكرار مثل هذه

---

[6] . عندما يتحول الاغتصاب إلى أداةٍ للحرب في ليبيا، موقع دويتش فيله الإليكتروني، 13 فبراير 2017، على الرابط التالي: https://bit.ly/2RdoUyC

[7] غضب في ليبيا بسبب انتشار فيديو يوّثق اغتصاب مسلحين لامرأة.. ومطالب بالقصاص، سي إن إن بالعربية، 10 ديسمبر 2016، على الرابط التالي:https://cnn.it/35W1ce8

[8] . أنظر، التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة، ص 8، مارس 2019، على الرابط التالي:https://bit.ly/384EHWj

[9] . تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا في زيارتها إلى ليبيا ،18 يونية 2018، على الرابط التالي: https://bit.ly/2r5lUs7

الاعتداءات لا يتم الإعلان عن هذه الحالات بسبب عدم رغبة المعتدي عليها بالبوح بمثل هذا الانتهاك خوفاً من النظرة الاجتماعية ووصمة العار التي قد تطالها طوال حياتها امام قبيلتها، والخوف المستمر من الانتقام ممن اعتدي عليها، وغياب التشريعات والآليات الوطنية التي يمكن أن تشكل رادعاً ضد القائمين بهذه الانتهاكات.

أما **الاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القانون**، فقد زاد نتيجة انقسام المؤسسات الليبية، بالشكل الذي أغفل دور الدولة في القيام بالدور المنوط بها ان تمارسه، وتنامي العنف بطريقة متزايدة وبصورة هددت حياة الفئات الأكثر ضعفا وأولي هؤلاء هن النساء اللواتي وضعن في خانة التجاذبات السياسية وأضحي النيل منهن وسيلة سهلة للميلشيات المسلحة وللجماعات الإرهابية من أجل المساومات السياسية وجني المال، يؤكد ذلك حادثة اغتيال الناشطة الحقوقية "سلوي بوقعيقص" في يونيو 2014 في منزلها في مدينة بني غازي والتي كانت تُعد بمثابة صوت حر في مجتمع مغلق باعتبارها نائب رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحد مؤسسي منبر المرأة الليبية ، لكن المليشيات المسلحة أودت بحياتها في ظل العنف المتنامي بعد انسداد الأزمة السياسية وتنامي النزاع بين الجيش الوطني الليبي من ناحية وقوات حكومة الوفاق من ناحية أخري.

في 29 مايو2015 عثر على جثة الصحفية " نصيب ميلود كرفانة " مقتولة في مدينة سبها جنوب ليبيا أيضا مع وجود علامات تعذيب على جسدها تظهر حجم العنف التي تعرضت له، فيما أكدت عدة منظمات عاملة في المجتمع المدني الليبي أن نصيب تلقت هي وزوجها تهديدات بالقتل قبل الواقعة لصلتها بنظام العقيد معمر القذافي والقوات الموالية له. ولا يزال مصير الجناة غير معلوم إلى الآن في ظل غياب تام لنظام العدالة في ليبيا وفي الوقت التي تتواطئ فيه قوات الشرطة والمؤسسات الرسمية مع الجماعات المسلحة والدليل على ذلك عدم تقديم أي من أفراد تلك الجماعات إلى المحاكمة.

في ذات السياق ذكرت امرأة في الثلاثينيات من عمرها، " فضلت عدم ذكر أسمها " أنه تم احتجازها لعدة أيام في مركز احتجاز معيتيقة في نهاية عام 2015، أنها تعرضت للتفتيش ومن ثم تجريدها من ملابسها من قبل حراس ذكور يشرفون على مراكز الاحتجاز، وتشير إلى أنه عندما قاومت ذلك تعرضت للضرب المُبرح بخرطوم وتمت إهانتها ولمس صدرها وأردافها. في أوائل عام 2017، روت المهاجرات اللواتي اعتقلن في عدد من المداهمات التي نفذتها قوة "الردع الخاصة" التابعة لحكومة الوفاق الوطني، في حي قرقارش بطرابلس بأنهن تعرضن للتفتيش من قبل الحراس الذكور في معيتيقة وسط ليبيا، وأجبرن على خلع ملابسهن والذين أجبروهن خلع ملابسهن والإنحناء قبل إخضاعهن لعمليات تفتيش لأماكن حساسة.

في 17 يوليه 2018 اختطفت جماعة مسلحة عضو مجلس النواب المنتخب "سهام سيرقوه " ومازال مصيرها مجهولاً حتى الآن بعد انقطاع أي وسائل للتواصل معها، ويعتقد أنها قُتلت بعد تعرضها للتعذيب كما تؤكد عائلتها.

لم يختلف عام 2019 عن سابقه من الأعوام حيث شهد وفقا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا في تقريرها[10] بشأن ليبيا في والذي وثق عدد من الانتهاكات التي ارتكبت بحق النساء اللواتي احتجزن بطرق غير قانونية، والتي تبلغ نحو 278 أمراه منهن 184 ذوات جنسيات أخري غير ليبية، معظم هؤلاء النساء تعرضن لمعاملة قاسية وعنيفة وصلت حد الاعتداءات الجنسية من قبل أفراد في الشرطة المدنية التابعة لحكومة الوفاق الليبية.

وفيما **يتعلق بالعنف في مخيمات النازحين**، فيوجد ما يقارب من نصف مليون نازح في ليبيا في دولة تعدادها السكاني 6.3 مليون فقط، ما يشير بأن عدد النازحين في ليبا يمثلون مأساة إنسانية في المخيمات ومعسكرات اللاجئين وغيرها من المعسكرات التابعة لأحد القوتين المتنازعتين على الأرض، تترك هذه الأعداد الضخمة مأساة إنسانية في حق غير القادرين علي حماية

[10] . أنظر، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تقرير الأمين العام لعام 2019، ص 9، على الرابط التالي: https://bit.ly/387XOP5

أنفسهم ومن بين هؤلاء النساء بالطبع، كفئة مستضعفة في مجتمع النازحين في ظل ما تتعرض له من أوضاع غير أدمية، حيث أن النساء في هذه المخيمات عرضة لحالات اغتصاب متكررة واعتداءات بدنية خاصة النساء والفتيات اللاجئات، من قبل الميلشيات المسلحة في مراكز الاحتجاز غير الرسيمة او شبه الحكومية إما منفردين أو في تشكيلات، علاوة علي ذلك يخلف احباط مدراء هؤلاء المراكز والمشرفين عليها والتقلبات اليومية الذين يتعرضون إليها تأثيرا سلبياً أخر علي النساء المحتجزات في تلك المراكز، حيث يقومون بمعاقبة الجناة تبعا لحالتهم النفسية. في حالات معينة من المخيمات، من المعروف أن النساء والفتيات غير المتزوجات يدخلن ما يسمى بـ'زيجات الحماية'[11] من أجل تجنب الاعتداء الجنسي. علي صعيد أخر في سوء أوضاع تلك المخيمات يمكن أن تؤدي إلى إحباط في الأسرة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، داخل الأسرة.

يشير تقرير لجنة اللاجئين النسائية إلى المخيمات يتعرضون للاغتصاب والاعتداء الجنسي فور وصلوهم من قبل حراس هذه المخيمات[12] في محاولة للضغط عليهن وابتزازهن بعد ذلك عن طريق مساومة أهالي هؤلاء النازحين من أجل المال وأن رفض الأهالي دفع المال يتم إطلاق النار عليهن ما يؤدي إلى الوفاة مباشرة[13]. تؤكد ذلك روايات اللاجئات الناجيات من هذه المخيمات حيث يروين أنه عند قدوم الليل[14]، يحضر بعض من الجنود المسلحين ليأخذوا معهم النساء والفتيات الذي لا يتعدى أعمارهن الخمسة عشر عاماً ومن ثم يعدون في اليوم التالي بعد الاعتداء عليهن جنسيا وفي حالة رفضهن يُبرحهن ضرباً او يهددهن بالقتل.

لم تتوقف مسألة العنف عند الاعتداء الجنسي على النساء في مراكز إيواء المهاجرين بل تعدتها لتصل إلى ضربات جوية أصابت ما يقارب 50 شخصاً على الأقل راح ضحيتها أكثر من 15 سيدة في ضرب جوية علي مخيم تاجوراء لإيواء المهاجرين جنوب العاصمة طرابلس، اتهم علي أثره الجيش الليبي ميلشيات مسلحة بتنفيذ الضربات الجوية لاتهام الجيش بارتكاب هذه الجريمة النكراء، أحد المهاجرين الناجين من الضربة الجوية علي المعسكر " رفض ذكر أسمه " قال أن الأعداد أكبر بكثير من المعلن ونوه إلي أنها تخطت نحو 120 قتيل، معظمهم من النساء والأطفال[15].

وفيما يخص **التعذيب** وبرغم من أن ليبيا من الدول الموقعة على اغلب المواثيق الدولية أضحت ظاهرة التعذيب تتفشى داخل المجتمع الليبي المنقسم، هذا الانقسام شكل مدخلاً للجماعات المسلحة لاحتجاز لفيف من النساء بشكل تعسفي ومن ثم تعرضهن لكافة اشكال التعذيب وجميع ضروب المعاملة القاسية وفقا لتقدير الأمم المتحدة، فيوجد في سجن مؤسسة الإصلاح والتأهيل 372 سجينة سياسية تعرضن معظمهن لكافة أشكال التعذيب بعض من هؤلاء السجينات أفرج عنهن مؤخراً ونوهن إلى التعذيب اللواتي تعرضن له.

من بين هؤلاء السجينات أمراه تدعي " سلوى "، قُبض عليها بتهمة الانتماء إلى جهاز الحرس الشعبي التابع لقوات القذافي بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011، تنقلت على أثرها ما بين المجالس والكتائب العسكرية وتعرضت على إثر ذلك "لأنواع مختلفة من العذاب والاغتصاب" حسب قولها، قبل تحويلها إلى سجن الجديدة عام 2014 بتهمة "حيازة سلاح بدون ترخيص وحجز حرية مواطن والقيام بتشكيل عصابة"، وهي كذلك تقول بأن تهمها "باطلة". حكمت المحكمة على سلوى بالسجن أربعة

---

[11] . Protecting Female Refugees against Sexual and Gender-based Violence in Camps، united nation university online ،Available at the following link،https://bit.ly/33Nm7hT

[12] Refugees report brutal and routine sexual violence in Libya،the guardian online ،Available at the following link ، https://bit.ly/2P9h1qZ

[13] الأمم المتحدة: حراس أطلقوا النار على مهاجرين حاولوا الهرب من هجمات في ليبيا، يورو نيوز، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/34KhNBx

[14] . محتجزون ومجردون من انسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، على الرابط التالي:https://bit.ly/2Ydd4G2

[15] . مجزرة في مركز احتجاز مهاجرين في تاجوراء.. غارة جوية تودي بحياة العشرات، مهاجر نيوز، متاح على الرابط التالي:https://bit.ly/37YQVQc

سنوات "تعرضت خلالها للضرب داخل السجن، وخرجت بعد انتهاء ثلاثة أرباع المدة لحسن السيرة والسلوك" بيد أنه وبرغم خروج سلوى لم تستطع العودة لمدينتها، وتعيش في مخيم للنازحين من سكان تاورغاء مع طفلها.[16]

الأمر نفسه ينطلي على تزايد عمليات الاختطاف للنساء في شرق ليبيا في ظل الفراغ الأمني الذي خلفته المعارك بين القوتين المتنازعتين في ليبيا وغياب الحضور المؤسسي للدولة ممثلاً في أجهزة الأمن والقضاء المذكورين سلفاً، هذا الفراغ الأمني بدوره مكن الميلشيات المسلحة من تنفيذ عديد من حالات الاختطاف ترتب عليها أما عمليات تعذيب بدافع الانتقام والتخويف او عمليات قتل للتنكيل بالقوات التي تحارب تلك الميلشيات المسلحة ومن بين الحالات الذي وثقتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا "أمنه بورنا" التي اختطفها تنظيم داعش قبل أن تتمكن من الهرب مع اقتراب قوات الجيش الليبي التي تحارب التنظيم والتي حكت أنها مع مجموعة من النساء يبلغن عددهن 23 أمراه احتجزهن تنظيم داعش الإرهابي وتلقين علي أيد عناصر التنظيم أبشع أنواع التعذيب وأقصي أنواع المعاملة ناهيك عن تعرض جزء كبير منهم للسبي والبيع لأفراد أخرين بعد أن تم هتك عرضهن [17].

لم تتوقف عمليات التعذيب بسبب الفراغ الأمني في ليبيا عند النساء الليبيات اللواتي ينتمين معظمهن وفقا لتقديرات لنظام معمر القذافي ولكن استمرت لتشمل اللاجئات والمهاجرات حيث أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلي أنه ما يقدر ب 6000 محتجزات في معسكرات رسمية تشرف عليها حكومة الوفاق، وتؤكد نساء لاجئات من بين هؤلاء الذين تمكن من الهروب إلي إيطاليا أن هذه المعسكرات يتخللها العنف بكافة أنواع بما في ذلك التعذيب والاعتداء الجنسي وابتزاز اللاجئات للهروب نظير دفع أموال تُطلب من أقارب هؤلاء اللاجئات بعد تصويرهن[18] في محاولة للضغط علي أقاربهم. وفي حالة عدم الموافقة يتم مقايضاتهم او قتلهم.

في أكتوبر 2019 عثر على جثتين لامرأتين تبين بعد ذلك أنهم سودانيات يعيشن في ليبيا كانوا من بين 5 نساء تم اختطافهن في مدينة جليانه وسط بنغازي، وتداولت صور لهن وعلى أجسادهن علامات تعذيب وطلق ناري في الرأس، السيدة الأولي تدعى "زينب علي" تم اقتيادها إلي مكان مجهول من قبل ميلشيات مسلحة من مكان عملها" بصالون للنساء" في شارع شريف بالمدينة سابقة الذكر، وأضافت أن الجثة الثانية لسيدة سودانية تدعى "عائشة يونس اسماعيل" من سكان السلماني، اختطفت يوم الخميس 3 أكتوبر 2019 وعثر على جثتها يوم 6 أكتوبر 2019 قرب مصنع للأسمنت بمدينة ببنغازي وعليها آثار طلق ناري في الرأس، بينما لايزال مصير النساء الثلاثة الأخريات[19] غير معروف حتي الآن. استدعت على أثرها الحكومة السودانية السفير السوداني لدي ليبيا.

وتبادلاً كل من الجيش الوطني وحكومة الوفاق الوطني مسؤولية الجريمة التي حدثت، لكن في واقع الأمر أنه يُعتقد بأن عناصر تنتمي للوفاق الوطني هم من ارتكبوا هذه الجريمة لإلصاقها بالجيش الوطني الليبي، ولكن وبغض النظر عن المسؤول عن تلك الجريمة تؤكد شيئاً واحدة أن العنف ضد النساء في ليبيا أضحي بمثابة روتين يومي تمارسه الميلشيات المسلحة لأغراض تخدم مصالحها السياسية ولإرهاب باقي النساء في ليبيا حتى يتم إسكاتهن وقبولهن بالأمر الواقع.

وبخصوص **الزواج القسري**. وفي ظل استمرار حالة النزاع المشار إليه بين حكومة الوفاق وقوات الجيش الوطني الليبي تتضاءل أهمية وضع قوانين وتشريعات في ليبيا تعزز من وجوب حصول المرأة على حقوقها، وتنهي كافة أشكال العنف الممارس عليها بين

---

[16] . ما يحدث في الداخل الليبي: قصص سجينات ليبيات، موقع 218 الإليكتروني، على الرابط التالي: https://bit.ly/2qX5uTV

[17] . قصة امنة وشمعي بين الاغتصاب والبيع، أخبار الآن، 7 نوفمبر 2016، على الرابط التالي: https://bit.ly/2P9cs01

[18] . تفاصيل مرعبة عن العنف الجنسي: مأساة اللاجئين في ليبيا، دويتشه; فيلة، على الرابط التالي:https://bit.ly/2RcM5cj

[19] . قتل السودانيات في ليبيا، تفاصيل أسوء ما حدث، صحيفة السودانية، 14 أكتوبر 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/2P7Vq2k

فئات المجتمع وتمنع اســتمرار الانتهاكات التي ترتكب بحقها في ظل عدم وجود قوانين رادعة ومن بين التحديات التي تواجه الدولة الوطنية في ليبيا إنهاء حالات الزواج القسري وزواج الأطفال وإقرار قوانين وتشريعات تمكن المرأة من المضي قدما نحو الحصول على ولو جزء ضئيل من حقوقها.

تُشــكل مســألة الزواج القســري خطورة بالغة في ليبيا في ظل تزايد أعداد المتزوجين قســريا دون تدخل الحكومة الليبية لإقرار تشــريعات او تعديل القوانين القائمة في الوقت التي تقلصــت فيه يد الدولة لاســيما بعد اندلاع النزاع المســلح في مايو 2014 والغياب التام للمؤســســات الرقابية والتأديبية في ليبيا حيث ســجلت حالات الزواج المبكر او ما يعرف بالزواج القســري في طرابلس وحدها ما يقارب من 117 حالة في عام 2017 حســبما أكد مجمع محاكم طرابلس، من بين تلك الحالات 36 حالة لطفلين لا يتجاوز سنهم الســادســة عشــر عاماً 16 للشــاب و14 عاماً للفتاة[20]، يشــكل هذا الرقم عدد الحالات المدرجة فقط في طرابلس العاصمة في ظل غياب أرقام محددة عن حالات الزواج القسري في المدن الليبية المختلفة ما يضع علي كاهل مؤسسات الدولة القائمة في ليبيا حتي الآن والتي تمارس دوراً تشــريعياً مثل مجلس النواب في طبرق بشــرق ليبيا نية إقرار تشــريعيات من شأنها منع حالات الزواج القسري وزواج الأطفال ورفع سن الزواج إلي 18 عاماً.

خاصة في ظل توثيق حالات عن أطباء في ليبيا تفيد بأن الزواج المبكر سبباً أضراراً نفسية وجسدية بالغة بعض الفتيات التي لم يتجاوز عمرهن 16 عاماً هذه الاضــرار قد تصــل للوفاة فمســألة زواج القاصــرات لا تتوقف على المشــاكل القانونية وحســب بل تمتد لتشــمل المشاكل الصحية والنفسية والجسدية البالغة ضد الفتيات الليبيات ، ومن بين تلك المخاطر البالغة التي يسببها الزواج المبكر مسألة الإجهاض المبكر للفتاة المتزوجة فالحمل المبكر لتلك الفتاة يترتب عليه بصورة كبيرة إجهاضاً لذلك الحمل لأن جسم الفتاة لم يكتمل نموه بشكل يجعله قادراً علي التحمل، بشكل قد يترتب عليه في كثير من الأحيان حالات وفاة مبكرة حيث تكثُر حالات الوفاة المبكرة ما بين الفتيات في عمر 15 – 19 عاماً ، الأمر الذي يعود إلي عدم مقدرة تلك الأمهات في تلك المرحلة العمرية المبكرة من تحمل الأثار الجانبية للحمل والولادة[21]

## التداخلات الخارجية، ودورها في زيادة معدلات العنف ضد المرأة.

تؤثر التداخلات الخارجية في شؤون ليبيا منذ انهيار الاتفاق السياسي المعروف باتفاق الصخيرات والموقع في17 ديسمبر 2015 والذي شمل كافة أطراف النزاع في ليبيا على استقرار تلك الدول فهي لا تساهم في الوصول لصيغة سلمية بقدر ما تريد ترجيح كفة طرف على أخر من أجل تحقيق مكاسب سياسة ونكاية في حلفائها من الدول الأخرى.

ويظل التدخل **التركي القطري** في الشأن الليبي هو الأبرز والذي ساهم في تأجيج العنف وتنامي الصراع على مستويات مختلفة، فمنذ أن بدأت عمليات فجر ليبيا في عام 2014 وانفقت قطر[22] ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار في عملية تمويل الأسلحة المهربة الذي يحصــل عليها قوات حكومة الوفاق والميلشــيات المســلحة الموالية لها واســتخدمت لتحقيق هذا الغرض المســاعدات الإنسانية عن طريق استخدام الجمعيات الخيرية لتعطي غطاءً شرعياً لتمويل الميلشيات المسلحة، من بين هذه الجمعيات، جمعية الشــيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الإنســانية التي اســتخدمتها الدوحة لتمويل الميلشــيات المســلحة عن طريق امدادها بالأموال اللازمة لدعم الجماعات الإرهابية بالأسلحة وكافة المعدات اللوجستية مما ساهم في تنامي ظاهرة العنف ضد النساء

---

[20] . زواج قصّر ليبيا، العربي الجديد، 3 نوفمبر 2018، على الرابط التالي: https://bit.ly/2rIlau5

[21] . المخاطر الصحية للزواج المبكر، 4 أكتوبر 2012، على الرابط التالي:https://bit.ly/361r886

[22] . قطر الوجه الأخر لميلشيات التطرف في ليبيا، العربية نت، 18 إبريل 2019 على الرابط التالي:https://bit.ly/2rNOVd0

بما في ذلك تشجيع عمليات العنف الجنسي وتزايد عمليات النزوح الداخلي في المدن الليبية. حيث دعمت قطر بشكل مباشر ما عرف بكتيبة ثوار طرابلس التي أسسها عبد الحكيم بلحاج ومهدي حراتي[23] ، ومارست أبشع الانتهاكات ضد النساء الليبيات بحجة أنهن ينتمين لعصر ما قبل ثورة السابع عشر من فبراير. حيث مارست هذه المليشيات عملية الخطف والاعتداء الجنسي في مراكز الاحتجاز ضد النساء الليبيات، وأبرز تلك الحوادث هي حادثة اغتصاب الفتاة الليبية في عام 2016 والتي أعلنت تلك الكتيبة التي تمولها قطر مسؤوليتها عن الجريمة بغرض تخويف أنصار قوات الجيش الوطني الليبي ومجلس النواب في طبرق بشرق ليبيا.

تركيا هي الأخرى مارست دوراً تخريبياً في ليبيا، أكده القصف الجوي والقذائف الصاروخية من قاعدة مصراته الجوية لحكومة الوفاق علي المدنيين وحالات التهجير القسري للمدن بحجة أنها مناطق عسكرية، ناهيك عن الضربات التي تقوم الطائرات "بدون طيار " التركية[24] في ليبيا وهو الأمر الذي لم ينكره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كان لهذا القصف دورا بالغاً في أضرار جسيمة علي النساء في ليبيا ليس فقط عن طريق قتل هذه الغارات لهن ولكن جزء كبير من النساء يتم تشريده بعد ضرب المدن بالطائرات التركية والجزء الأخر يقع رهينة الاحتجاز لميلشيات موالية لحكومة الوفاق الوطني.

## فشل المجتمع الدولي في حماية النساء الليبيات.

توقف دور المجتمع الدولي تقريبا في ليبيا منذ الإطاحة بنظام "معمر القذافي " بعد خروج قوات حلف شمال الأطلسي من ليبيا، باستثناء بعض العمليات المحدودة العسكرية للقوات الأمريكية ضد معاقل لتنظيم داعش في ليبيا، بشكل أثر علي الفئات الاجتماعية الضعيفة كالنساء والأطفال، لكن لابد من التنويه إلي أن عاملاً رئيساً من تواطئ المجتمع الدولي في ليبيا يعزو إلي عدم رغبة دول الاتحاد الأوربي في ترجيح كفة طرف علي الأخر فمن جهة تدعم دول الاتحاد بشكل رسمي حكومة الوفاق الوطني، وترفض رفع الحظر عن الجيش الليبي لكن الدول الأوربية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا ذات صلة وثيقة بقائد الجيش الليبي.

يتجلى تواطئ المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعنف ضد الفئات المهمشة والضعيفة في ليبيا وعلى رأسهم النساء الليبيات والمهاجرات واللاجئات وطالبوا اللجوء في التعاون الوثيق بين الدول الأوربية، وبين حكومة الوفاق الوطني والميليشيات المؤيدة لها، يؤكد ذلك التمويلات التي تذهب لمعسكرات[25] تابعة لحكومة الوفاق الوطني، تلك المعسكرات يُمارس فيها أشد أنواع التعذيب ضد النساء الليبيات، واللاجئات والمهاجرات على نطاق أوسع.

تستخدم هذه المساعدات بصورة أساسية في إقامة المعسكرات ومراكز اللاجئين والمهاجرين لمنع وصولهم إلى أوربا والبقاء قيد هذه المعسكرات، دون النظر إلى الانتهاكات الجسيمة التي تقع على الأفراد الذين لا بديل لهم إلا هذه المعسكرات ومن ثم تكون مدخل رئيس للعنف ضد النساء، حيث توثق شاهدات عديدة مأساة الحياة داخل هذه المعسكرات بالنسبة للنساء كونها الفئة المغلوبة على أمرها في ظل حالات النزاع والحروب، يتعرضن فيها النساء لأبشع أنواع العنف في مقدمته الاعتداء الجنسي على النساء في هذه المراكز من قبل حراسها ومن قبل المسؤولين عنها أحياناً.

---

[23] . ناشط ليبي: قدمنا للأمم المتحدة قائمة بانتهاكات قطر في ليبيا، العربية نت، 18 إبريل 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/33LYerh

[24] . انتهاكات "مليشيا السراج".. "جرائم حرب" بالغرب الليبي، العين الإخبارية، 2 يونيو 2019، على الرابط التالي:https://bit.ly/33Lah8j

[25] . تفاصيل مرعبة عن العنف الجنسي.. مأساة اللاجئين في ليبيا، دويتشه فيله الإليكتروني، 9 مارس 2019، على الرابط التالي https://bit.ly/2ONcv2G

الجدير بالذكر أن المساعدات الإنسانية في ليبيا قُدرت من قبل بعض منظمات المجتمع المدني ب 202 مليون دولار لم يتم جمع سوي ما يعادل 20%[26] من المبلغ المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2019 في حين فشلت المؤسسات والهيئات الأممية في توفير ملاذ أمن للمتضررين حتى عن طريق تعويضهم عن أهوال الحرب والضربات الجوية التي جعلتهم مشردين في المدن الليبية المختلفة وبالتبعية جعلتهم صيد سهل للمتطرفين والجماعات المسلحة.

**غياب دور المجتمع المدني الليبي في حماية النساء.**

علي المجتمع المدني في ليبيا وخاصة المنظمات التي تعني في الأساس بالقضايا النسائية أن يلعب دوراً محورياً للتخفيف من حدة العنف التي يرتكب ضد المرأة في حالة النزاع من خلال أمرين هامين للغاية: الأولي، التعاون مع المنظمات الإغاثية والبعثة الأممية الموجودة في ليبيا للوصول لحلول غير تقليدية من أجل إنهاء العنف ضد المرأة مثل إقامة مناطق منزوعة السلاح على غرار ما جري في سوريا باتفاق روسي – تركي، تتضمن هذه المناطق الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، بالإضافة إلي تنفيذ ورش عمل دورية يكون الهدف منها الخروج بآليات وقائية من شأنها تقديم العون للنساء والفئات المتضررة من النزاع المستمر في ليبيا.

الثاني هو محاولة تحييد دور النساء بعيداً عن الصراعات الثنائية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا والضغط على المؤسسات الحكومية من أجل إقرار تشريعات من شأنها تمكين المرأة الليبية حتى لا تقع رهينة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تترتب على حالات النزاع المُسلح، هذا التمكين لن يجعل المرأة الليبية فريسة للعادات والتقاليد وستنهي فكرة الزواج المبكر من أجل الاعتماد على الرجل اقتصادياً وماديا.

في النهاية يكمن تدخل المجتمع المدني لسد الفجوة التي ترتبت على النزاع القائم الحالي وإمكانية تدخل تلك المنظمات على الأقل في المناطق النائية[27] الأكثر توتراً خاصة أنه ومن المفترض أن تمارس تلك المنظمات الحياد بين الفرقاء كونها لا تملك سلطة إبداء الرأي المُلزم، فتدخلات المجتمع المدني نتيجة لإبداء النصح والمشورة والإشارة إلى الانتهاكات بكافة أشكالها.

## الخاتمة والتوصيات.

لا يمكن بأي حال حصر الحالات التي تتعرض للعنف من النساء في ليبيا ، في أتون النزاع الحالي ، خاصة أن بعض الحالات التي تتعرض لأنواع من العنف مثل الاعتداءات الجنسية لا يفضلن الحديث خوفا من النيل منهن ولا يمكن فصل العنف الممنهج ضد المرأة الليبية عن التجاذبات السياسية القائمة بين المؤسسات الليبية المُنقسمة علي ذاتها وكذا الموجهات المسلحة بين قوات الجيش الوطني الليبي وقوات حكومة الوفاق الوطني من ناحية أخري، بجانب التداخلات الخارجية وعدم فاعلية الجهد الدولي في وضع حد للنزاع ، لذلك يمكن القول أن العنف الواقع علي المرأة في ليبيا هو نتيجة حتمية لصراع المصالح والأهواء السياسية والدور المحدود للمجتمع الدولي بعد اقتلاع نظام القذافي، بالإضافة إلي ضعف الدولة الليبية نفسها في الخروج من بوطقة الطرفين المتنازعين تمكنها من ايجاد حلول سلمية للعنف المترامي الأركان، تُجنب المجتمع الليبي وفي مقدمتهم المرأة الليبية كافة أشكال العنف وتجعلها شريكاً اساسياً في بناء المجتمع الليبي المُنهك .

---

[26] . مرجع سابق ذكره، ص 20 على الرابط التالي: https://bit.ly/2sD8GUX

[27] . إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز للدراسات، ص 31، على الرابط التالي: https://brook.gs/2qmLbik

**وعليه، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:**

- أن تكون كافة مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية تحت رعاية أممية، وليكن تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، وزيادة المخصصات لمراكز إيواء النازحين والمشردين داخليا في ليبيا.
- أن تمارس دول المغرب العربي ومصر الذين تحدهم حدودا برية واحدة مع ليبيا دوراً فاعلاً في وصول الفرقاء الليبيين لحل سياسي يجنب الدولة الليبية مزيد من التدهور، العنف والعنف المضاد يماثل هذا الاتفاق في مضمونه اتفاق الصخيرات.
- إلغاء المادة رقم 424 من قانون العقوبات التي تعطي الحق للمغتصب في الزواج بالمجني عليها حالة قرر الزواج بها.
- إقامة مناطق منزوعة السلاح تنقل إليها الفئات الضعيفة والأكثر عرضة للعنف في حالات النزاع مثل النساء والأطفال والشيوخ.
- رفض كافة أشكال التدخل الخارجي في شؤون ليبيا، بما في ذلك المساعدات اللوجستية التي تقدمها تركيا وقطر لبعض الجماعات الموالية لقوات حكومة الوفاق والتي تساهم في اشتعال فتيل الأزمة.
- تقديم كافة مرتكبي جرائم الاغتصاب والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون ضد النساء الليبيات للمحاكمة.
- أن يتضمن أي اتفاق سياسي قادم تمثيل المرأة بالشكل الذي يضمن لها حقوقها كاملة سواء في المؤسسات التشريعية او التنفيذية او القضائية.
- رفع سن الزواج للفتيات الليبيات إلى 18 عاماً لتجنب المخاطر الصحية الناجمة عن الزواج المبكر.
- على لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة بموجب القرار 1970 الصادر عن المجلس فرض عقوبات محددة على المسؤولين عن ارتكاب أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق القانون الدولي الإنساني في ليبيا، لا سيما الانتهاكات داخل مراكز الاحتجاز ضد النساء الليبيات والمهاجرات.
- زيادة المخصصات المالية الممنوحة للمجتمع المدني في ليبيا في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 في ليبيا.